

# جناح عسكري جزائري قوي يُطاح به تمهيداً للمرحلة القادمة

## جنرالات قايد صالح

### بين شريد أو طريد أو جنرال كُسرت رتبته إلى جندي



● السقوط المدوي لأبرز الرؤوس التي كانت تحيط بالجنرال الراحل قايد صالح يشكل في هذه المرحلة تحولاً لافتاً في هرم السلطة، قياساً بما تمثله من قوة ونفوذ كبيرين.



● الجنرالات الذين أُطِيع بهم، كانوا حتى الانتخابات الرئاسية نهاية العام 2019، يمثلون قاطرة داخل الجيش والحكومة والإدارة، رفضت دعم تبون للوصول إلى الرئاسة، فكان نصيبها «قبلة الموت».

إلى جانب الضغط على مسؤولين في حملته الانتخابية ودفعهم للاستقالة في ذروة الحملة الانتخابية على غرار الدبلوماسي عبدالله باعلي.

وبدا حينها تعاطف عدد من المسؤولين في السلطة ووزراء وولاة وضباط في المؤسسة العسكرية مع مرشح التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، وهي الأسماء والوجوه التي ينتظر جرحها إلى القضاء خلال الأيام القليلة القادمة، حسب روايات متطابقة تذكر بان رئيس الوزراء السابق نور الدين بدوي سيكون على رأس لائحة طويلة.

ولا يستبعد العارفون بشؤون السلطة الجزائرية أن تكون التطورات الأخيرة في هرم النظام جولة من جولات الصراع بين الأجنحة النافذة، وأن المعركة مرشحة للتقدم قياساً بمقاومة منظرية من طرف خلايا يكون الرجل قد زرعها في مفاصل الدولة خلال ذروة قوته أسوة بما جرى مع جناح توفيق الذي يملك موالين في خلايا محسوبة عليه إلى غاية الآن.

وتعرف الجزائر منذ صيف العام 2018 عدم استقرار لافتي في مؤسساتها الرسمية بعد اندلاع الحراك الشعبي، خاصة داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي حول حركة التغييرات المفتوحة والمتسارعة من ذلك إلى تصفية حسابات بين أركان النظام.

ويكون الغموض الذي لف نهاية بعض الضباط الساميين في الجيش أحد تجليات منطق الصعود الخارق والسقوط المدوي لكبار الضباط في المؤسسة العسكرية، تجسد في عودة البعض ممن كانوا في تقاعد لشغل مناصب سامية، وإحالة بعض آخر وفي توقيت قياسي من نفوذ المنصب إلى برودة ووحشة الزنزانات.

غير أن اللافت في قراءة تطورات المشهد هو السقوط السريع لجناح أحمد قايد صالح بنفس السرعة التي صعد بها إلى واجهة المشهد منذ العام 2018، فالعقوبة المثيرة في حق النزاع اليميني صاحبها حملة تطهير واسعة في صفوف الضباط والجنرالات الذين

تبعهم قائد الجيش السابق في مختلف المواقع والمفاصل.

وتذكر إحصائيات متداولة سقوط نحو 15 جنرالاً من الموالين لرئيس أركان الجيش السابق، والعشرات من العقلاء والضباط الآخرين الذين أزيحوا من مناصبهم تحت مسميات التقاعد المخدرات، وتم توقيف ممول حملته الانتخابية رجل الأعمال عمر عليات،

## الإحصائيات المتداولة تتحدث عن سقوط نحو 15 جنرالاً من الموالين لرئيس أركان الجيش السابق، والعشرات من العقلاء والضباط الآخرين الذين أزيحوا من مناصبهم تحت مسميات التقاعد وإنهاء المهام أو الإحالة على القضاء

وكانت الأثرع القوية لبوعزة قد استقطبت عشية الانتخابات الرئاسية قطاعاً عريضاً من الفعاليات السياسية والشخصيات والأحزاب والمسؤولين الكبار ووسائل الإعلام من أجل تعطيل مسار ترشح عبدالمجيد تبون بتواطؤ

ولا تستبعد تقارير محلية أن يجر هؤلاء وراهم عدداً من المسؤولين الكبار في النظام الجزائري بمن فيهم وزراء وضباط سامون، الأمر الذي سيعد بقوة مسألة صراع الأجنحة في هرم السلطة، وبغير الاستفهامات حول تفجرها في خضم الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد جراء تفشي وباء كورونا، وتعميم التصفيق على الحريات الفردية والجماعية.

وفيما يسقط جناح قايد صالح تباعاً وبشكل متدرج، تسجل العودة القوية لجناح الصقور الذين ارتبطت أسماؤهم بمجريات الحرب الأهلية خلال العشرية الدموية، وفوق ذلك جرت تبرئتهم من تهم وأحكام ثقيلة وجهت إليهم خلال سلطنة الجناح والساقط وعلى رأس هؤلاء وزير الدفاع الأسبق الجنرال خالد نزار، ومدير جهاز الاستخبارات المنحل الجنرال توفيق.

فقد سبق لفلس القضاء العسكري أن وجه تهم التخطيط والتآمر على النظام وعلى المؤسسة العسكرية، وحكم على مدير الاستخبارات محمد مدين (الجنرال توفيق) 15 عاماً سجناً نافذاً، وعلى وزير الدفاع الأسبق خالد نزار 20 عاماً، إلا أن لعبة التوازنات برزت للرجلين وأعادتهما إلى مركز القرار ولو من خلف الستار، فغادر توفيق السجن العسكري بالبلدية، وعاد خالد نزار من منفاه الاختياري بإسبانيا على متن طائرة

وسياسيين بارزين، لا يستبعد جرجرة وهم ضباط آخرون، لأنهم «كانوا يشغلون تحت أوامره، كما كان يشغل هو الآخر تحت أوامر قيادته»، في إشارة إلى القائد السابق للجيش.

شكل السقوط المدوي لأبرز كبار الجنرالات النافذين في المرحلة الأخيرة تحولاً لافتاً في هرم السلطة الجزائرية قياساً بما يمثلونه من قوة ونفوذ داخل المؤسسة العسكرية والهيئات المدنية، فقد كانوا إلى غاية الانتخابات الرئاسية التي جرت نهاية العام 2019 يمثلون قاطرة تيار داخل العسكر والحكومة والإدارة رفضت دعم عبدالمجيد تبون، ونقل عن بعضهم الانحياز لصالح منافسه الوزير السابق للثقافة عز الدين ميهوبي.

## نفوذ يتلاشى

الجنرال بوعزة، على سبيل المثال، ظل يمثل العقل المدبر داخل قيادة الجيش منذ تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتليقة، حيث استفدته

القضاة إلى «تبرئة رفاقه» في المحاكمة وهم ضباط آخرون، لأنهم «كانوا يشغلون تحت أوامره، كما كان يشغل هو الآخر تحت أوامر قيادته»، في إشارة إلى القائد السابق للجيش.

## العقاب الانتقامي

أعدت قضية العقوبات المتتالية على ضباط كبار في الجيش آخراً قائداً الناحية العسكرية الرابعة، ومدير الأمن الداخلي السابق (الاستخبارات) مسألة لعبة التوازنات داخل المؤسسة العسكرية إلى الواجهة، كون العقوبة غير المسبوقة في تاريخ المؤسسة، وحتى عقوبات السجن الثقيلة ظلت مرتبطة بتصفية حسابات بين الأجنحة النافذة منذ ثمانينات القرن الماضي لما عوقب الجنرال مصطفى بلوصيف بحكم مماثل، حيث كانت القبضة الحديدية في أوج نروتها بين ما يعرف بضباط جيش التحرير وضباط الطابور الخامس (موالو فرنسا).

وخلال أشهر معدودة

تهافت النواة الصلبة للجناح السابق، وانتهت رموزها إلى القبور في حالة الجنرالات مفتاح صواب وحسان علايمية، أو فرار كما هو الشأن بالنسبة إلى الشريف والغالي بلقصير قائد الدرك سابقاً، أو السجن في صورة العديد من الجنرالات والضباط.

فمن رجل ثان في المؤسسة العسكرية برتبة جنرال يضطلع بمهمة الأمن الداخلي ويوجه تعاطي المؤسسة مع الاحتجاجات الشعبية منذ انطلاقته إلى غاية الانتخابات الرئاسية، إلى جندي بسيط يقبع وراء القضبان، مسار يحمل في ثناياه تطورات ربما كتبتها الأقدار، لكنها حددتها لعبة التوازنات السياسية التي لم يفهما الرجل جيداً أو لم يحسن إدراكها فانتقل نفوذه وسطوته إلى مجرد سطور مدونة في وثيقة حكم قضائي. وبالسقوط الكلي لعرب المرحلة السابقة داخل المؤسسة العسكرية، ينتظر سقوط مسؤولين ساميين آخرين في السلطتين العسكرية والمدنية، حيث يتهدد القضاء للنظر في العديد من الملفات المطروحة عليه، تتعلق في الغالب بالفساد المالي والسياسي الذي تورط فيه العديد من الرموز البارزين في السلطة، فضلاً على مسؤولين رسميين سابقين



صابر بليدي  
صحافي جزائري

تتعرض المؤسسة العسكرية الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى هزات عنيفة غير مسبوقة، فيمكن للضباط أن يمسي جنرالاً ويصبح سجيناً، أو أن يصبح جنرالاً ويمسي جندياً مجرداً من رتبته، أو أن يكون متهماً ويغدو بريئاً، فخلال سنوات قليلة عرفت المؤسسة تحولات عميقة تحت شعارات الفساد والجدارة، غير أن تصفية الحسابات ومعارك التوازنات لم تكن خافية على أحد.

وقد أدان القضاء العسكري بالناحية العسكرية الأولى في البلدية مؤخراً الجنرال السابق الفار وقائد الناحية العسكرية الرابعة (قسطنطين) بعقوبة 15 عاماً سجناً نافذاً على خلفية تهمته الترويج غير المشروع وسوء استغلال الوظيفة، لينضم بذلك إلى لائحة الضباط الساميين المدانين والمسجونين والفارين.

## تماوي جناح قايد صالح المتتابع والمثير يتزامن مع عودة قوية لجناح الصقور الذين ارتبطت أسماؤهم بمجريات الحرب الأهلية خلال العشرية الدموية، وفوق ذلك جرت تبرئتهم من تهم وأحكام ثقيلة وجهت إليهم

ويعتبر الجنرال عبدالرزاق الشريف أحد أزرع الرجل القوي داخل المؤسسة العسكرية سابقاً الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، قبل أن يقرر العام الماضي الفرار إلى الخارج خوفاً من انعكاسات الهزات المستمرة في صفوف المؤسسة بسبب التحولات العميقة التي تعيشها منذ العام 2018.

وسبقه إلى نفس المصير بساعات فقط زميله مدير الأمن الداخلي سابقاً الجنرال واسيني بوعزة الذي قضت المحكمة العسكرية في حقه بحكم ثقيل تمثل في تجريده من رتبته العسكرية، وتنزيهه من جنرال إلى جندي، فضلاً عن عقوبات أخرى بالسجن النافذ، لتستكمل بذلك معالم ظاهرة يتوجب التوقف عندها سواء من حيث دروس وعبر الأقدار، أو عدم فهم لعبة التوازنات والصراعات، خاصة لما تنتهي على يد خصم لا يؤمن بدعوة «ارحموا عزيز قوم نل».

ومع ذلك أبدى الرجل، بحسب مصادر من المحكمة العسكرية، صموده ومقاومته للأحكام الثقيلة بدعوة هيئة



خاصة واستقبل بالتحية الشرفية في مطار بوفاريك العسكري قرب العاصمة، ولم تطل أقدماء عتبة المحكمة حتى لمسح الحكم الصادر في حقه، وتم القيام بذلك بالنيابة عنه.

## عودة الصقور

وفي لمح البصر تلاشت خلايا الدعاية الإلكترونية التي أطلقها جناح «الجندي السجين» من أجل الترويج لأجندته السياسية بسبب الصدمة القوية كون سقوط رموزه كان آخر شيء يفكر فيه المتابعون للشأن الجزائري، وحتى المقربون منه.

## حيتها قائد

الاركان الراحل الجنرال أحمد قايد صالح لإدارة شؤون الأمن الداخلي، ومذاك ظل بوصف بـ«عدو الحراك الشعبي» قياساً بالمناورات التي حاكها من أجل إجهاضه، ومقارنته الأمنية القمعية تجاه الناشطين في صفوفه.